الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.36

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
7 January 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد هلال ..... (المغرب)

ثم: السيدة كوبرادزه (نائب الرئيس) .....(جورجيا)

ثم: السيد هلال (الرئيس) ..... (المغرب)

ثم: السيدة كوبرادزه (نائب الرئيس) .....(جورجيا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب، والمسنّين، والمعوّقين والأُسرة (تابع)

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18972X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ٦٩ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع) (A/C.3/70/L.14 و A/C.3/70/L.15)

مشروع القرار A/C.3/70/L.14: الأشخاص المصابون بالمهق

١ - السيد دزونزي (ملاوي): عرض مشروع القرار، وقال إن الأشخاص المصابين بالمهق يتعرضون غالباً لأشكال متعددة من التمييز ولتحديات يجري تجاهلها في معظم الأحيان في السياسات والبرامج الإنمائية. وهم يواجهون أيضاً مشكلات صحية متعددة تؤثر على حياتهم اليومية. وسيركز تقرير الأمين العام عن حالة الأشخاص المصابين بالمهق، المطلوب في مشروع القرار، تركيزاً خاصاً على التحديات المتصلة بالإدماج الاجتماعي، والصحة، والتعليم، والعمالة.

٢ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وكوت ديفوار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/70/L.15: تعميم العمل التطوعي في مجالي السلام والتنمية: خطة عمل العقد المقبل وما بعده

٣ - السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل): عرض مشروع القرار، وقال إن المشروع يدمج أهم التطورات القريبة العهد، لا سيما خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف قائلاً إن العمل التطوعي عنصر هام من عناصر أية استراتيجية للقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وتمكين الشباب، وتغيُّر المناخ، واتقاء الكوارث وإدارتها، والإدماج الاجتماعي، والعمل الإنساني، وبناء السلام. ولذلك، فإنه يمكن أن يكون أداة قيِّمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ودعا كافة الدول الأعضاء إلى تبنِّي فضائل العمل التطوعي على الصعيد العالمي.

٤ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب، والمسنّين، والمعوّقين والأُسرة (تابع) (A/C.3/70/L.9 و A/C.3/70/L.12)

مشروع القرار A/C.3/70/L.9: تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

٥ - السيد هابيش موراليس (بيرو): عرض مشروع القرار، وقال إن الإدماج الاجتماعي هو تحدّ تواجهه الدول عندما تعمل في إطار رؤية طموحة قادرة على إحداث التغيير في المستقبل على ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخراً، التي تقتضي تركيزاً جديداً لتحقيق فعالية المعالجة للتحديات والالتزامات المعقودة في المؤتمرات السابقة، التي من قبيل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود عام ١٩٩٥. والمكوِّن الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ضروري ويجب أن يركز تنفيذه على البرامج التي تؤدي إلى خلق مجتمعات أكثر شمولاً لأفرادها وأكثر تشاركية وعدلاً. والتحدي الأكبر الذي يواجه البلدان النامية هو تحويل النمو الاقتصادي إلى نوعية حياة أفضل لشعوبها. ويعترف مشروع القرار بأهمية الإدماج الاجتماعي وقيام مجتمع شامل لكافة أفراده، يتسنى فيه للكافة، لا سيما أضعفهم، التمتع التام بحقوقهم، وتحمُّل التزاماتهم، والإسهام في المجتمع على قدم المساواة. وتمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يسلّم النصّ بالطابع الشامل المميز للإدماج الاجتماعي ويُدرج لغة تتماشى تماماً مع أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على طابعها المتكامل غير القابل للانقسام.

٦ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن باراغواي، وبنما، وغواتيمالا، ومدغشقر، وملاوي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/70/L.12: دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

٧ - السيد سوخي (منغوليا): عرض مشروع القرار، وقال إن استونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وباراغواي، والبرتغال، وبنما، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وسلوفينيا، والصين، وفرنسا، وكرواتيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٨ - وأضاف قائلاً أن التعاونيات تظل قوة اقتصادية واجتماعية عظيمة، إذ تمثل بليون شخص على الصعيد العالمي وتوفر الدخل لأكثر من ٢٥ مليون شخص. وأكبر ٣٠٠ تعاونية في العالم يبلغ دخلها السنوي مجتمعة أكثر من ٢,٢ من تريليونات الدولارات، وتهيئ فرص عمل تفوق فرص العمل التي توفرها الشركات النظيرة، وتستثمر في نهوج مبتكرة إزاء مشكلات اجتماعية عامة، من قبيل إدارة الموارد الطبيعية والحصول على التعليم والرعاية الصحية. ونموذج النشاط الاقتصادي التعاوني يجلب استدامة طويلة الأجل للمؤسسات، على النحو الذي تبيِّنه مرونة المؤسسات المالية التعاونية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. والمؤسسات التعاونية المحلية، المدارة ديمقراطياً والمستندة إلى القيَم والمتمركزة جهودها على الناس، مناسبة جداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد أقرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بدور التعاونيات نظراً لاشتراكها الفعال في النقاشات والأحداث ذات الصلة.

٩ - وقدم المتكلم تعديلاً شفوياً على نص مشروع القرار، وقال إن عبارة ''بما فيها المبادرات الإقليمية'' ينبغي أن تضاف في نهاية الجملة الواردة في الفقرة ٧.

١٠ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن بوروندي، والكاميرون، وماليزيا، ومدغشقر، وملاوي، والنيجر قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/70/L.24)

مشروع القرار A/C.3/70/L.24: تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

١١ - السيد سوخي (منغوليا): عرض مشروع القرار، وقال إن باراغواي، والبرازيل، وبيرو، وتشاد، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وغينيا - بيساو، وليختنشتاين قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

١٢ - وأضاف قائلاً إن المرأة والفتاة ما زالتا محرومتين اقتصادياً واجتماعياً. وبينما أُحرز قدر كبير من التقدم في بلدان عديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها الأهداف والغايات المتصلة بالاعتبارات الجنسانية، تواصل المرأة الريفية النضال أكثر من المرأة الحضرية وأكثر من الرجل في الريف والحضر. وقد شدد تقرير الأمين العام على الحاجة إلى نُهج أقوى تراعي المنظور الجنساني وإلى زيادة الاستثمار في التنمية الريفية ولصالح المرأة الريفية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٣ - وخطة ٢٠٣٠ هذه تمثل جزءاً لا يتجزأ من مشروع القرار. وعملاً على موالاة نماء المرأة والفتاة الريفيتين بما يتماشى مع الهدف ٥، أُضيف مصطلح ''الفتاة'' إلى العنوان والفقرات المناسبة. كما نظر مشروع القرار في حالة الشعوب الأصلية، والمرأة المسنَّة، والأمن الغذائي والتغذية،

والاستراتيجيات الإنمائية الريفية المراعية للاعتبارات الجنسانية والمحققة للتكيُّف مع المناخ، والإنتاج الزراعي، وتخفيف حدة حالات ما بعد النزاع، والتوسط لتحقيق السلام، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ.

١٤ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن إثيوبيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/C.3/70/L.28 و A/C.3/70/L.29)

مشروع القرار A/C.3/70/L.28: حقوق الطفل

١٥ - السيد مايس (لكسمبرغ): عرض مشروع القرار بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إن مشروع القرار هذا قد جرى تحديثه ليعكس التطورات القريبة العهد المتصلة بالموضوع المقرر لعام ٢٠١٥، وهو الحق في التعليم. ويتناول نص المشروع مصفوفة شاملة من القضايا المتصلة بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وعدم التمييز، والعنف ضد الأطفال، والأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وعمل الأطفال.

١٦ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن أرمينيا، وأندورا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وسانت لوسيا، وسان مارينو، وصربيا، وكازاخستان، ومنغوليا، وموناكو قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/70/L.29: الطفلة

١٧ - السيد نتواغا (بوتسوانا): عرض مشروع القرار بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقال إن موضوع مشروع القرار هذا هو المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية. ولما كان الأمر كذلك، فإن مشروع القرار يستهدف إلقاء الضوء على المصاعب المعينة التي يعاني منها الأطفال، لا سيما الطفلات، في حياتهم اليومية نتيجة لانعدام إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، وكيف يؤثر ذلك سلباً على قدرتهم على التمتع بأبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية المقررة لهم. وللقرار المتعلق بالطفلة أهمية كبرى لدى منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بسبب الدور الذي يمكن أن يؤديه في دفع الدعم العالمي لاحترام حقوق الأطفال، لا سيما الطفلات، وحماية تلك الحقوق وتعزيزها. وهو يركز الاهتمام الدولي على المسائل الشائعة بشدة في المنطقة المذكورة، التي من قبيل الأُسر المعيشية التي يعيلها أطفال، وإمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية، ولولا ذلك لغابت عن الأنظار وظلت تحول دون بلوغ الطفلة إمكاناتها الإنسانية التامة.

١٨ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن بنن، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وشيلي، وغينيا - بيساو، وكازاخستان، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (تابع) (A/C.3/70/L.26)

مشروع القرار A/C.3/70/L.26: حقوق الشعوب الأصلية

١٩ - السيدة سابخا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): عرضت مشروع القرار، وقالت إن نص المشروع يبرز الجهود الهادفة إلى التفعيل التام للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، المعقود عام ٢٠١٤.

كما يلقي المشروع الضوء على تعزيز أهداف الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية عن طريق الجهود الوطنية والإقليمية.

٢٠ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن الأرجنتين، وأرمينيا، وباراغواي، وتشاد، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/C.3/70/L.8)

مشروع القرار A/C.3/70/L.8: تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني

٢١ - السيد لامبرتيني (إيطاليا): عرض مشروع القرار، وقال إن البرتغال، وبولندا، والدانمرك، وسلوفينيا، والعراق، وفرنسا، ولكسمبرغ، وهنغاريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٢ - وقال إن الغرض الرئيسي من القرار هو بناء توافق آراء وإلقاء الضوء على مكافحة الجريمة عبر الوطنية في الإطار الأعم لسياسة الأمم المتحدة وإجراءاتها، وتعزيز عالمية الصكوك ذات الصلة وتنفيذها، وتأكيد الدعم لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ذلك المجال. وهذا القرار سوف يُعدِل النص السابق ويضبطه، مع مراعاة الأحداث الهامة الكثيرة التي شهدتها السنة الفاصلة بين القرارين.

٢٣ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن استونيا، وباراغواي، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنن، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسان مارينو، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكوستاريكا، ومالطة، وميكرونيزيا، والنمسا، واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/C.3/70/L.10)

مشروع القرار A/C.3/70/L.10: التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية

٢٤ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): عرض مشروع القرار، وقال إن محتواه قد جرى تحديثه. وهو يؤكد على حقوق الإنسان والتنمية، ويركز على الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات العالمية، ويشير إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٢٥ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن أرمينيا، وأنتيغوا وبربودا ، وباراغواي، وبنن، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكوستاريكا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/70/40)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/70/56 و A/70/111 و A/70/154 و A/70/166 و A/70/167 و A/70/203 و A/70/212 و A/70/213 و A/70/216 و A/70/217 و A/70/255 و A/70/257 و A/70/258 و A/70/259 و A/70/260 و A/70/261 و A/70/263 و A/70/266 و A/70/270 و A/70/271 و A/70/274 و A/70/275 و A/70/279 و Corr.1 و A/70/285 و A/70/286 و A/70/287 و A/70/290 و A/70/297 و A/70/303 و A/70/304 و A/70/306 و A/70/310 و A/70/316 و A/70/334 و A/70/342 و A/70/345 و A/70/347 و A/70/361 و A/70/371 و A/70/405 و A/70/414 و A/70/415 و A/70/438)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/70/313 و A/70/332 و A/70/352 و A/70/362 و A/70/392 و A/70/393 و A/70/411 و A/70/412 و A/C.3/70/2 و A/C.3/70/4 و A/C.3/70/5)

٢٦ - السيد سايتو (اليابان): قال إنه رغم أن الحكومات فرادى تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يجب أن يعرب المجتمع الدولي عن قلقه متى استدعت الظروف ذلك. وفي هذا الصدد، ما برحت اليابان تدخل في حوارات مع دول عديدة بشأن حقوق الإنسان، مراعية في ذلك تاريخ تلك الدول وثقافتها وتقاليدها وحالة كل منها.

٢٧ - وما تزال حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل داعياً من دواعي القلق البالغ. وفي عام ٢٠١٤، أصبحت تلك الحالة بنداً من بنود جدول الأعمال الرسمي لمجلس الأمن. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مكتباً في سول، وعقد مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش بشأن الموضوع. ورغم هذه الجهود، لا توجد دلائل تشير إلى التحسُّن. ولذلك، قررت اليابان والاتحاد الأوروبي مرة أخرى تقديم مشروع قرار بشأن الموضوع، وهما يأملان أن تستمر مناقشته في مجلس الأمن. وإضافة إلى ذلك، تولي اليابان أهمية عظمى لموضوع السبي، الذي هو واحد من أخطر انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقوق الإنسان.

٢٨ - وفيما يختص بحالة حقوق الإنسان في سوريا، فإن اليابان تدين بشدة الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والقانون الدولي من قِبَل كافة أطراف النزاع ويساورها قلق شديد جرَّاء تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين على أوروبا والخطر الذي تمثله الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) لا بالنسبة للشرق الأوسط وحده، بل للنظام الدولي ذاته. والحل السياسي للنزاع ينبغي أن يستند إلى بيان جنيف، ومن شأن عملية الانتقال في نظام الحكم بقيادة السوريين أنفسهم أن تفتح الطريق للتقدم.

٢٩ - وقد قطعت حكومة ميانمار خطوات تجاه إقامة الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية، وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وحكومته تأمل أن تتم الانتخابات التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة حرة نزيهة، وإن ظلت تشعر بقلق بالغ إزاء حالة الأقليات الإثنية والدينية في ذلك البلد، بما فيها الأقليات في ولاية راخين. وما تزال اليابان منفتحة على الحوار الثنائي بشأن حقوق الإنسان، وهي تشجع جهود ميانمار الرامية إلى توحيد البلد.

٣٠ - ولا تزال هناك حاجة إلى تحسين العديد من القضايا في حالة حقوق الإنسان في إيران، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التعبير واحتجاز الصحفيين. وتحيط اليابان علماً بمشاركة إيران الإيجابية في حوارهما الثنائي المتعلق بحقوق الإنسان، وهي تأمل أن ترى إيران وقد أحرزت تقدماً في مجال حماية حقوق مواطنيها ووضع المرأة فيها. وتتوقع حكومته تعزيز التعاون بين إيران والمجتمع الدولي، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية.

٣١ - السيدة المزيني (الكويت): قالت إن الكويت تؤيد جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد الصكوك الداعمة لتلك الحقوق، بتوافق الآراء، مع مراعاة الخصائص الثقافية والدينية المميزة للدول.

٣٢ - ومضت قائلة إن المبادرات الهادفة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان يمكن أن تسهِّل جهود الدول لتعزيز التنمية المستدامة، وإن الكويت قد منحت، وفقاً لدستورها، أعلى

أولوية لتعزيز وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلد. وقد اعتمدت الحكومة الكويتية تشريعاً لهذا الغرض، وهي تسعى جاهدة إلى إشاعة تفهُّم لقيّم حقوق الإنسان في عموم المجتمع الكويتي. وستواصل الكويت جهودها لدعم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وهي تنشئ - وفقاً لمبادئ باريس - مكتباً وطنياً معنياً بحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، تبذل الكويت قصارى جهودها لتنفيذ التوصيات الصادرة عملاً باعتماد تقريرها الدوري الثاني، المقدم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

٣٣ - ويولى اهتمام متزايد لانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى ضوء ذلك، تدين الكويت الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والانتهاك الإسرائيلي المتواصل لحقوق الإنسان المقررة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قيود إسرائيل المفروضة على حرية تنقل الفلسطينيين، فضلاً عن ضم أراضيهم، وتدمير المساكن وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لمبادئ حقوق الإنسان بصيغتها الواردة في قرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩. وفي هذا الصدد، فإن وفد الكويت يساوره مشاعر القلق ذاتها التي أعرب عنها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القلق بشأن اعتداءات إسرائيل المستمرة على دور العبادة الفلسطينية. ويتحمَّل المجتمع الدولي مسؤولية كبرى فيما يختص بوضع حدّ لهذه الانتهاكات غير المشروعة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، فضلاً عن الالتزام بالوفاء بتعهداته القاضية بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

٣٤ - كما يشعر الوفد الكويتي بالألم جرَّاء استمرار العنف في سوريا، الذي يدخل الآن عامه الخامس، وجرَّاء عواقبه المدمرة التي تمس البشر والممتلكات. إن ما يقرب من نصف سكان ذلك البلد يعيشون ظروفاً إنسانية صعبة، سواء كلاجئين في بلدان مجاورة أو كأشخاص مشردين. وتشدد الكويت على الحاجة إلى مضاعفة الجهود الدولية للإسراع بحل سياسي يسمح للشعب السوري بتحقيق أمانيه للعيش في حرية وكرامة. وكررت المتكلمة الإعراب عن التزام بلدها بتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتعاون الدولي بمشاركتها في جميع منتديات حقوق الإنسان وشراكتها مع كافة كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المناسبة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق حياة أفضل للإنسانية جمعاء.

٣٥ - تولت السيدة كوبرادزه (جورجيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٦ - السيدة غبريكيدان (إريتريا): قالت إن شعب إريتريا، الذي كافح من أجل حقوقه الإنسانية الأساسية على مدى أكثر من نصف قرن، يولي أهمية كبرى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد جددت حكومة إريتريا التزامها بتعزيز وحماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع. وتقوم وزارة العدل بالتوعية في صفوف العاملين في وكالات الإنفاذ، والمسؤولين المحليين وعامة الجمهور فيما يختص بتنفيذ القوانين المدنية والجنائية المنشورة حديثاً. وهناك برنامج إنمائي متوسط الأجل، مداه الزمني أربع سنوات، تندرج فيه حقوق الإنسان ويركز على تعاظم الجهود الإنمائية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتعزيز عملية بناء الدولة.

٣٧ - ويجب أن تُعمِل الدول جميعها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً لتعزيز التعاون والتضامن الدوليين، اللذين ينبغي أن يركزا بنفس القدر على كلا من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وأن يقوما على مبادئ عدم التسييس وعدم الانتقاء وعدم

المواجهة. وينبغي ألا يستخدم موضوع حقوق الإنسان لخدمة مخطط سياسي. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية فيما يختص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكافة مَن يعيشون في أراضي كل منها. ولذلك، ينبغي أن يعزز الإسهام الدولي فيما يختص بهذا الموضوع قدرة الدول على الوفاء بأولوياتها الوطنية والتزاماتها الدولية. وتؤيد إريتريا بقوة الاستعراض الدوري الشامل، الذي يمثل منتدى للحوار البنَّاء الشفاف، وأثبت أنه الآلية الأفضل لمعالجة حالة حقوق الإنسان في الدول كافة.

٣٨ - ولا يمكن أن تكون المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان ذات مغزى إلا إذا عالجت الفقر، وعدم الاستقرار، والاحتلال، والجزاءات غير المبررة، التي تؤثر بدرجة كبيرة على الحق في العيش في سلام والحق في التنمية. وقالت المتكلمة إن وفدها يحث المجتمع الدولي على المساعدة على إنهاء احتلال الأراضي المشمولة بالسيادة والجزاءات غير القانونية المجحفة، دون شروط.

٣٩ - السيد الباهي (السودان): قال إن بلده فعل الكثير للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها. ولتعزيز حقوق الطفل، على سبيل المثال، أنشأ السودان محاكم أحداث متخصصة وفقاً للقواعد القانونية الدولية كي تنظر في القضايا التي يكون القُصَّر أطراف فيها. وانضم السودان إلى اتفاقية حقوق الطفل، ووقَّع بروتوكوليها الاختياريين. كما انضم إلى اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها. وفضلاً عن ذلك، فإن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة ممنوعون من الالتحاق بالجيش أو الشرطة أو قوات الأمن. كما يشجع السودان بنشاط اشتراك المرأة في الحياة العامة. والمرأة تشغل نحو ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان، وتتولى مناصب رئيسية في الحكومة، والشرطة، والقوات المسلحة. وعلاوة على ذلك، خطت حكومة السودان خطوات هادفة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بوسائل تشمل إنشاء مجلس وطني معني بالإعاقة، ونصف أعضائه من الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم. ويبذل السودان قصارى جهده لضمان اشتراك الأشخاص ذوي الإعاقة اشتراكا تاماً في كافة مجالات الحياة في البلد. كما حققت حكومة السودان تقدماً ملحوظاً في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر: إذ عدَّلت تشريعها المتعلق بالاتجار، ووقَّعت اتفاقات مع البلدان المجاورة بشأن الأمن عبر الحدود، واستضافت مؤتمراً إقليمياً بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي. وقد وضع السودان خطة شاملة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وأنشأ لجنة مستقلة معنية بحقوق الإنسان. وهناك أيضاً مكتب خاص للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان وتقديم مرتكبي الاعتداءات على حقوق الإنسان إلى العدالة. وسوف يواصل السودان العمل في تعاون وثيق مع كافة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكافة المقررين الخاصين ذوي الصلة، وكافة الإجراءات الخاصة ذات الصلة.

٤٠ - ولكي تعزز الدول حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، فإن من الأهمية بمكان تحاشي أي تسييس أو معايير مزدوجة. إذ يجب معالجة قضايا حقوق الإنسان في المحافل المناسبة، بما في ذلك، تحديداً، معالجتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان معالجة حقوق الإنسان بطريقة كلية، بوسائل تشمل، في جملة أمور، معالجة الأسباب الجذرية لأية انتهاكات، التي تشمل المنازعات المسلحة، وفرض الجزاءات انفرادياً، وعبء المديونية الخارجية الثقيل الواقع على كاهل دول معينة. وفي هذا الصدد، فإن التعليقات الانتقادية التي أدلى بها مؤخراً ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بصدد حالة حقوق الإنسان في السودان تدعو إلى الأسف. وكافة الدول، بما فيها الولايات

المتحدة، ينبغي أن تعالج ما تواجهه داخلياً من تحديات مرتبطة بحقوق الإنسان، ويجب عليها الامتناع عن تسييس قضايا حقوق الإنسان وفرض معايير مزدوجة. وبدلاً من ذلك، يجب أن تسعى إلى معالجة تحديات حقوق الإنسان بالحوار والتعاون الدولي.

٤١ - السيدة مينالي (نيبال): قالت إن حقوق الإنسان هي الدعامة المركزية للديمقراطية والحوكمة والتنمية المستدامة. ويؤكد دستور نيبال الجديد، المعلن عام ٢٠١٥، التزام حكومة نيبال القوي بحقوق الإنسان، وذلك بضمان الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وضمان عدم وجود تمييز على أساس الدين، أو العرق، أو المنشأ، أو الطائفة، أو الأيديولوجية. وقد نفَّذت نيبال خطط عمل وطنية لتعزيز الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية مع زيادة الشفافية والمساءلة في نظام الحكم.

٤٢ - وذكرت أن حكومتها تمنح أولوية لسياسات وخطط العمل الوطنية الشاملة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري تنفيذ قراريّ مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لضمان اشتراك المرأة اشتراكاً معقولاً في عملية السلام والتنمية فيما بعد النزاع. كما تعترف حكومة نيبال بالدور الإيجابي لوسائط الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان. وما برحت الحكومة النيبالية تنفذ خطة عمل وطنية خمسية معنية بحقوق الإنسان، تشدد على المسؤولية الجماعية لكافة أصحاب المصلحة فيما يختص بتنفيذها، بما في ذلك الوكالات المركزية والمحلية، والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، والشركاء الإنمائيين. وقد أُنشئت لجنة معنية بالأشخاص المختفين، ولجنة لتحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، وذلك لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء النزاع.

٤٣ - وكانت الزلازل الهائلة التي ضربت نيبال نكسة كبرى للتقدم الذي تحقق بلوغاً للأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الراهن، تعمل نيبال على إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خططها الإنمائية، بالتركيز على القضاء على الفقر والجوع وتعزيز حقوق الإنسان. وعملاً على حماية حقوق الإنسان الأساسية للعمال المهاجرين، تلزم جهود منسقة متضافرة على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي. ولذلك، تؤيد نيبال المبادرات الهادفة إلى تحديد أدوار ومسؤوليات دول المنشأ ودول العبور ودول المقصد وإلى العمل في إطار التعاون لحماية حقوق كافة العمال المهاجرين وأُسرهم.

٤٤ - وبينما حققت حكومة نيبال قدراً كبيراً من التقدم، فإنها بحاجة إلى مضاعفة جهودها لسَن تشريع وطني قوي يقترن بأُطر سياسة عامة متسقة وآليات مؤسسية ذات كفاءة وفعالية بهدف التمتع التام بحقوق الإنسان. وتواجه نيبال، بوصفها بلداً من البلدان الأقل نمواً وخارجاً من النزاع، قيوداً كثيرة في مجال تعبئة الموارد. ودعت المتكلمة المجتمع الدولي إلى تعزيز شراكته مع نيبال للمساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

٤٥ - السيد خايمي كالدِرون (السلفادور): قال إن الهجرة قضية شاملة متعددة الأبعاد؛ ولذلك، فإن من الضروري القيام بتحليل دقيق لأسبابها ونتائجها واعتماد حلول يشارك المهاجرون في تنفيذها. ومنذ عام ٢٠٠٩، أخذت السلفادور تنفذ سياسة حكومية لتوفير الرعاية والحماية لمواطنيها في الخارج وتركز على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين. وهناك أسباب عديدة للهجرة، تشمل الوظائف الأفضل، والظروف الاقتصادية الأحسن، ولم شمل العائلة، والكوارث الطبيعية، والعنف. وتسلّم حكومة السلفادور بالأثر الإيجابي الذي

يحققه المهاجرون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٤، كانت هناك طفرة في الهجرة غير القانونية للأطفال والمراهقين غير المصحوبين المتجهين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت دول المثلث الشمالي (السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس) إجراءات فورية ومتوسطة وطويلة الأجل لمعالجة دينامية الهجرة وتحسين أحوالها الاجتماعية - الاقتصادية. ولذلك صُممت خطة الشراكة من أجل الازدهار في المثلث الشمالي لكي تحسّن الأحوال المعيشية في كل من هذه الدول ليتمكن الكبار والأطفال والمراهقون من النظر إلى الهجرة كخيار لا كالتزام. ومنذ تدشين تلك الخطة، ركزت على التنمية المثمرة، والاستثمار في رأس المال البشري، وأمن المواطن، وتقوية المؤسسات المحلية.

٤٧ - والقرار المتعلق بالأطفال والمراهقين المهاجرين يؤكد مجدداً على لزوم تعزيز وحماية ما لهم من حقوق إنسانية وحريات أساسية بصورة فعالة، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وقد يطلب القرار إلى الأمم المتحدة أن تتابع حالة الأطفال والمراهقين المهاجرين المصحوبين وغير المصحوبين بإدراج تلك المعلومات في التقرير الذي يعالج حقوق الإنسان للمهاجرين، المقدم في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويعرب وفد السلفادور عن بالغ أسفه لتجاهل الولاية وعدم تضمين التقرير (A/70/259) المعلومات المتعلقة بحالة القُصَّر المصحوبين وغير المصحوبين.

٤٨ - وتحديات الهجرة لا يمكن أن تعالجها الدول بمعزل عن أمور أخرى. ويجب على المجتمع الدولي أن يحلل بحرص العلاقة بين الهجرة والأمن الوطني والحدود، على سبيل الاعتراف بأن أمن الحدود يجب ألا يتحقق أبداً على حساب انتهاكات لحقوق الإنسان تمس المهاجرين. ويجب عدم افتراض أن المهاجرين مجرمون، وينبغي ألا يُعامَلوا أبداً بوصفهم مجرمين. ويجب أن يتنبَّه المجتمع الدولي وأن يدرك أن مجرد فَقْد إنسان واحد هو شيء لا يُحتمل ويستلزم اتخاذ إجراءات. ويتعين على الدول أن تنظر إلى ما وراء الحدود وأمن أراضيها، بحثاً عن الحلول.

٤٩ - السيدة لوين (ميانمار): قالت إن الأمم المتحد قد ساعدت الدول الأعضاء على تحقيق الكثير من الإنجازات لإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ورغم ذلك، تبقى التحديات؛ إذ تستمر ولايات وقرارات تخص بلداناً معينة، رغم أنها تعرقل تعزيز وحماية حقوق الإنسان المستندة إلى مبدأيّ التعاون والحوار المخلص. وتؤمن دول أعضاء عديدة، من بينها ميانمار، إيماناً قوياً بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل هي الآلية الأكثر موثوقية، بينما تؤدي أساليب العمل وطرائق الولايات المخصصة لبلدان معينة إلى الاستقطاب والاختلاف. وفي إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، تملك الدول الأعضاء كافة الحق في تقديم تقارير وطنية وتوفير الحقائق والمعلومات، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للولايات المخصصة لبلدان معينة. وقد قدم المستشار الخاص المعني بميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار كلاهما تقريرهما في إطار البند نفسه من بنود جدول الأعمال. ولم يُسمح لميانمار سوى بوقت جد محدود للرد على مشروعيّ تقريريهما المطوَّلين، ولم يتسن إرفاق ردودها على التقريرين، وبذلك حُرمت من حقها في معالجة الادعاءات، وأوجه التضارب، والأخطاء الواردة في سرد الوقائع، واختل توازن التقرير. ولم يحدث أبداً أن التُمست آراء ميانمار قبل صدور تقرير المستشار الخاص.

٥٠ - وقد أفرزت الإصلاحات البعيدة المدى في ميانمار الكثير من المعايير الهامة. وهناك مزيد من حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والعديد من المنظمات

غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال التي تؤدي أعمالها بصورة طيبة. وهناك أيضاً لجنة وطنية معنية بحقوق الإنسان تعمل في إطار مبادئ باريس. وفي السنوات الأربع والنصف السابقة، سَنَّت حكومة ميانمار أو عدلت أكثر من ١٨٠ قانوناً، وكثير منها يعكس التزامات ميانمار في إطار المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان. واعتباراً من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥، انضمت ميانمار إلى أربع معاهدات من هذا القبيل، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. كما تشكِّل الانتخابات المقبلة مَعلَماً على طريق الانتقال الديمقراطي. وبينما أحرزت حكومة ميانمار تقدماً مشهوداً، فإنها تدرك أيضاً بصورة جيدة ما تواجهه من تحديات، وهي تعالجها بعزم وشفافية. وقد دعت العديد من الشركاء الدوليين وكبار موظفي الأمم المتحدة، ومنهم المكلفون بولايات متعلقة بميانمار، إلى زيارة البلد. وتقدِّر الحكومة الدعم والتشجيع القويين المقدمين من المجتمع الدولي، وإن ساورها القلق بشأن المحاولات الرامية إلى التعتيم على إنجازاتها الملحوظة بالتركيز على بضعة تحديات شائعة في العديد من الدول الأخرى.

٥١ - ويجب على المجتمع الدولي أن يفكر ملياً بصورة جادة فيما إذا كان من العدل وضع بلد حقق تغيّرات إيجابية هامة تحت رقابة آليات موازية عديدة، منها الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وفريق الشراكة المعني بميانمار. وقد حان الوقت لكفالة استرشاد أعمال اللجنة بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقاء، والقضاء على المعايير المزدوجة، والتسييس في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥٢ - استأنف السيد هلال (المغرب) رئاسة الجلسة.

٥٣ - السيد ندونغ إيلا (غابون): قال إن احترام حقوق الإنسان والكرامة شرط مسبق للتنمية المتناغمة القائمة على رفاه البشر كافة، دون تمييز على أساس نوع الجنس، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الانتماء الإثني، أو الوضع الاجتماعي. ولكي تكون غابون بحلول عام ٢٠٢٥ بلداً بازغاً، أدخلت حكومتها إصلاحات تركز على حماية الفئات الأضعف، لا سيما النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقات، والمسنِّين.

٥٤ - وقد زيدت المعاشات التقاعدية للمسنِّين وبات بمقدورهم التمتع بالرعاية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية التامة لعلاج السرطان والفشل الكلوي. ومنذ عام ٢٠١١، قدمت الحكومة ٢٠٠ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية في صورة تمويل بالغ الصغر للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً، كما يجري إقرار تدابير أخرى لضمان اشتراكهم في الشؤون العامة ووضع خطة وطنية للتيسير من أجل إدماجهم في المجتمع إدماجاً تاماً. وقد أُقرت تشريعات وأنظمة لصالح الأرامل والأيتام بدعم من مؤسسة السيدة الأولى، وذلك لمكافحة مصادرة الأملاك وسوء المعاملة. وقد وقَّعت غابون على صكوك دولية كثيرة بشأن اللاجئين، لا سيما اتفاقية جنيف واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظِّمة لجوانب معينة من مشكلات اللاجئين في أفريقيا. وقد دأبت حكومة غابون على استضافة اللاجئين وملتمسي اللجوء القادمين من مناطق النزاع في المنطقة دون الإقليمية؛ ومعظم الضحايا هم نساء وأطفال ومسنُّون. وهم يستفيدون من المساعدة الحكومية، بما فيها إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والأراضي تيسيراً لإدماجهم واستقلالهم الاقتصادي.

٥٥ - ولأن الحق في الحياة حق مقدس، فقد ألغت غابون في عام ٢٠١٠ عقوبة الإعدام وانضمت إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يلزمهما تعاون وثيق بين الدول وآليات الأمم المتحدة، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتلتزم غابون التزاماً تاماً بتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٢. وعملاً على التكيُّف مع المتطلبات والمعايير الجديدة لحماية حقوق الإنسان، عززت حكومة غابون التشريعات الوطنية والنظام القانوني. وقد أنشأت محاكم ابتدائية، تشمل ولاياتها القُصَّر وآليات الرصد اللازمة لمنع إساءة معاملة الأطفال ومكافحتها.

٥٦ - ويجب البحث عن استجابات لقضايا حقوق الإنسان عن طريق حوار دائم بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ولن تكون المواجهة إيجابية في وقت يواجه فيه العالم العديد من التحديات الإنسانية التي لا تُقهر إلا بجهود عالمية.

٥٧ - السيد الدباشي (ليبيا): قال إن ليبيا تمر بمرحلة عدم استقرار حرجة تعرقل جهود حكومتها الشرعية الرامية إلى دعم حقوق الإنسان في شتى أنحاء البلد. والعديد من الجماعات الإرهابية المسلحة، ومنها 'القاعدة' و 'الدولة الإسلامية في العراق والشام'، تتحدى سلطات الدولة وتعرقل الانتقال الديمقراطي في البلد وتقوض الأمن وترتكب انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها التعذيب والإعدام بغير محاكمة والاختفاء القسري. وتستنكر حكومة ليبيا الشرعية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة كافة، وهي تدين جميع الأعمال التي تنتهك التشريع الوطني والصكوك الدولية. وتسعى حكومته جاهدة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وإلى استعادة سيادة القانون، والتحقيق في الجرائم كافة، بصرف النظر عن هوية ضحاياها أو الجناة. إلا أنه أكد أن حكومته ستكون عاجزة عن دعم حقوق الإنسان دعماً تاماً أو معالجة كافة حالات الإفلات من العقاب ما لم يُرفع حظر توريد السلاح المفروض على ليبيا، كي يمكِّنها من طرد المليشيات غير القانونية التي تحتل عاصمة البلد. وترحب ليبيا باستهلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التحقيق بشأن ليبيا، وهي مستعدة للتعاون التام في هذا التحقيق لضمان نجاح مهمته.

٥٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، قدمت السلطات الليبية الشرعية التقرير الدوري الثاني لليبيا في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وستواصل ليبيا التعاون بقدر استطاعتها مع كافة آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وأكد، في هذا الصدد، دعوة ليبيا المفتوحة إلى كافة المقررين الخاصين بالأمم المتحدة والإجراءات الخاصة لزيارة البلد.

٥٩ - وقد عقد شعب ليبيا وحكومته الشرعية العزم على المضيّ قُدماً نحو بناء دولة قائمة على حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية، وسيواصلان احترامهما لكافة التزاماتهما الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتسعى السلطات الليبية جاهدة إلى دعم حقوق العمال المهاجرين، ومكافحة تهريب المهاجرين، والاتجار بالبشر. وهي تعمل أيضاً في تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير الشرعية وإنقاذ الأرواح في البحر الأبيض المتوسط.

٦٠ - وقد قطعت السلطات الليبية مؤخراً عدداً من الخطوات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومنها سَن قانون بشأن العدالة الانتقالية يكفل إنشاء بعثة للمصالحة وتقصِّي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وأنشأت صندوقاً لتعويض الضحايا. كما سنَّت ليبيا قانوناً يُجرِّم

التعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز، ويستهدف نشر الوعي في صفوف الأطفال والطلاب بالحاجة إلى دعم حقوق الإنسان.

٦١ - وأخيراً، يلاحظ الوفد الليبي أنه لأجل التوصل إلى توافق الآراء يجب أن تراعي مشاريع القرارات الاختلافات الدينية والثقافية والتشريعية في المجتمعات وأن تحترم التعددية الثقافية. وهو يرفض أية محاولات تهدف إلى تكريس مفاهيم تنتهك الشريعة الإسلامية والقيم الاجتماعية التي يؤمن بها الشعب الليبي.

٦٢ - السيد بريرا (سري لانكا): قال إن سري لانكا قد استعادت السلام في عام ٢٠٠٩، بعد ثلاثة عقود من النزاع. إلا أن السلام أصبح مراوغاً، فتبددت فرصة التئام جروح الماضي وتوحيد المجتمعات الأهلية عن طريق المصالحة وبناء دولة تحتفي بالتنوع الشديد في البلد. بل زاد الشعور بالنصر من الاستقطاب في المجتمعات المحلية أكثر من ذي قبل وعزل البلد على الصعيد الدولي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، انتخب شعب سري لانكا حكومة جديدة بمشاركة ٨١,٥٢ في المائة من الناخبين المسجلين، وأعقبت ذلك سلسلة من التغييرات المؤسسية. واستعيض عن الحاكمين العسكريين السابقين للمقاطعتين الشمالية والشرقية باثنين من كبار الموظفين السابقين لأجل استعادة الإدارة المدنية، التي تعززت بفضل الإيقاف التدريجي لمشاركة الجيش في الأنشطة المدنية وتحويل مناطق الأمن المشدد إلى مناطق إعادة توطين للمشردين داخلياً.

٦٣ - وأقرت الحكومة الجديدة، لدى توليها السلطة، بمآسي الدولة السابقة وشددت على الحاجة الملحة إلى مداواة الجروح وتحقيق الوحدة. وأعربت، في إعلان السلام الذي أصدرته، عن احترامها للمنتمين إلى كافة الجماعات الإثنية والديانات الذين فقدوا أرواحهم، سواء أثناء النزاع أو منذ الاستقلال. وأُدخلت تغييرات دستورية بعيدة المدى لتقليل الصلاحيات الرئاسية التنفيذية لإخضاع المنصب الرئاسي لولاية المحكمة العليا. وأُنشئ مجلس دستوري لضمان استقلال وسلامة التعيينات في القضاء، ووظائف الخدمة العامة، ولجنة الانتخابات، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وخلاف ذلك من التعيينات.

٦٤ - وقد أكد رئيس الجمهورية، في افتتاح البرلمان الثامن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أن تشكيل حكومة وحدة وطنية أمر أساسي للتوصل إلى توافق آراء بين الحزبين. وتسلّم حكومته تسليماً تاماً بأن عملية المصالحة وبناء السلام تنطوي على معالجة الحقيقة، والعدالة، وجبر الأضرار، وعدم التكرار، فضلاً عن تسوية سياسية تعالج المظالم التي حلَّت بشعب التاميل في سري لانكا. وفي هذا الصدد، اقترحت حكومته إنشاء لجنة معنية بالحقيقة، والعدالة، والمصالحة، وعدم التكرار، وإنشاء مكتب معني بالأشخاص المفقودين. وستنشئ الحكومة أيضاً مكتباً لجبر الأضرار من أجل تنفيذ توصيات تلك الهيئات. واقتُرح أيضاً إنشاء آلية قضائية تتضمَّن محامياً خاصاً، إلى جانب إصلاحات إدارية وقضائية ودستور جديد يتضمَّن شرعة حقوق الإنسان. وستصمَّم هذه الآليات عن طريق عملية مشاورات تشمل كافة أصحاب المصلحة، بمن فيهم الضحايا. وسوف تُعَزز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٦٥ - وتتطلع حكومة سري لانكا إلى التوقيع والتصديق دون تأخير على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وهي تقوم بتحديث التشريعات المناهضة للإرهاب كي تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وتستعرض التشريعات التي تختص بمراسيم الأمن العام، وحماية الضحايا والشهود، والعمل مع جماعات المجتمع المدني كي تأخذ آراءها في الحسبان. وقد قام المقرر الخاص المعني

بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار بزيارة لسري لانكا في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وتتطلع حكومة سري لانكا أيضاً إلى دعوة المكلفين بولايات أخرى متعلقة بالإجراءات الخاصة إلى زيارة البلد. وهي تعمل في تعاون وثيق مع مكتب دعم بناء السلام للشروع في برامج لتلبية الاحتياجات الملحَّة لعملية المصالحة.

٦٦ - ونجحت سري لانكا في الالتحاق بالمجتمع الدولي كدولة مسؤولة، واثقة، سلمية الاتجاه تحترم القيم العالمية للحرية والمساواة والعدالة. والمصالحة عملية تستغرق وقتاً طويلاً، ويجب التزام الحرص عند التخطيط لها وتنفيذها. ورغم ذلك، تظل حكومة سري لانكا عازمة بقوة على ضمان العدل، وإزالة أسباب الإرهاب، وتحقيق السلم الدائم لشعب سري لانكا الذي عانى لأمد طويل.

٦٧ - السيد ليو جيي (الصين): قال إن الدول جميعها تتساوى في وضعها كأعضاء في المجتمع الدولي، ولذلك ينبغي أن ترفض تسييس قضايا حقوق الإنسان، وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة بحجة تعزيز حقوق الإنسان، وأن تحترم حق الحكومات وحق الشعوب في اختيار مسارها الإنمائي. والتنمية هي الأساس للسلام والطريق الوحيد المفضي إلى إعمال حقوق الإنسان. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب احترام طموح البلدان النامية إلى إعمال الحق في الحياة والحق في التنمية احتراماً تاماً، وينبغي أن تُظهِر البلدان المتقدمة النمو حُسن النيَّة وأن تحترم التزاماتها التي تقضي بمساعدة البلدان النامية على التقدم لتحقيق تلك الأهداف.

٦٨ - ويجب أن تواصل الدول تعزيز وتحسين أعمالها المتعلقة بحقوق الإنسان كي تلبي الاحتياجات المتطورة لمواطنيها؛ وتحترم تنوّع مسارات تطور حقوق الإنسان؛ وتنظر إلى حالات حقوق الإنسان لدى كل منها بمنظور كلي، موضوعي، غير متحيز؛ وتعزز التعاون البنَّاء، وتسوِّي النزاعات والخلافات بالحوار والمشاورات.

٦٩ - وقد أعلنت حكومة الصين عن عدد من المبادرات الكبرى المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها صندوق للسلام والتنمية يعمل لمدة عشر سنوات بميزانية قدرها بليون دولار لدعم أعمال الأمم المتحدة والنهوض بالتعاون المتعدد الأطراف؛ وصندوق للمساعدة التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، بمساهمة مبدئية قدرها بليونان من الدولارات، لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومِنحة قدرها عشرة ملايين دولار لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الأنشطة المتصلة بالمرأة في شتى أنحاء العالم وتعزيز حماية حقوق المرأة.

٧٠ - وأدمجت الصين حقوق الإنسان في مسار إنمائي يناسب أحوالها الخاصة. ونتيجة لذلك، ينعم الشعب الصيني بمستوى لحماية حقوق الإنسان أفضل من أي مستوى وُجد من قبل على الإطلاق. وقد أنقصت الصين إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر، ووفَّرت العمل لـ ٧٧٠ مليون شخص، وحققت التغطية الشاملة للتعليم الإجباري الذي يستغرق تسع سنوات وأنشأت هيكلاً أولياً لنظام تأمين صحي شامل وضمان اجتماعي. وينعم الشعب الصيني بمزيد من الضمانات القانونية لحقوقه وحرياته، كما حدث تحسُّن إضافي في حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٧١ - السيد نكولوي (بوتسوانا): قال إن ولايات الإجراءات الخاصة تمثل آلية هامة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية. وينبغي مقاربة حقوق الإنسان مقاربة شاملة، بطريقة تسهم في التنمية الوطنية والدولية. وبوتسوانا تشترك اشتراكاً نشطاً في أعمال مجلس حقوق الإنسان، وتولي أهمية كبرى لحماية حقوق الإنسان واحترامها. وهي تؤيد أعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان

والمفوضية التي يرأسها، بما في ذلك المبادرات القريبة العهد الهادفة إلى ضمان زيادة الشفافية والنزاهة في تنفيذ الولاية.

٧٢ - ويساور حكومة بوتسوانا قلق شديد جرَّاء بعض التقارير المقدمة في إطار البند القائم من بنود جدول الأعمال، وهي تقارير تشير بوضوح إلى اعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات أخرى ظلت تتفاقم في بعض أنحاء العالم. وقد أصبحت النزاعات المتطاولة الأمد أرضاً خصبة للجماعات الإرهابية كي تحتضن وتنفذ عملياتها المشينة، وهناك دول ترتكب بصورة عشوائية ومنهجية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد ازدادت حالات الطوارئ الإنسانية، بما فيها الحالات الناجمة عن أنماط الهجرة الراهنة، بصورة قياسية لم تسجل منذ الحرب العالمية الثانية، بينما يزداد عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

٧٣ - ويأمل وفد بوتسوانا أن يتسنى لكافة الجهات الفاعلة المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها العمل سوياً بصورة جدية سعياً إلى خير الإنسانية. ويجب تعريف أدوار تلك الجهات، لا سيما أدوار المكلفين بولايات تتعلق بالإجراءات الخاصة والآليات الأخرى المنبثقة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تعريفاً جيداً لتحسين التنسيق واستخدام الموارد بكفاءة.

٧٤ - استأنفت السيدة كوبرادزه (جورجيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٧٥ - السيدة مورينو غويرا (كوبا): قالت إن بلدها يؤكد مجدداً التزامه بالتعاون الدولي لصالح حقوق الإنسان استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل، والصدق، والعدالة، والعالمية، والحياد، وعدم الانتقاء، التي تمثل السبيل الوحيد لتعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. ورغم ذلك، تواصل بعض الدول تعزيز مبادرات انتقائية ضد البلدان النامية استجابة لدوافع سياسية وتحقيقاً لمصالح تعكس الرغبة في الهيمنة، وتستمر في طرح العديد من الاتهامات ضد بلدان العالم الثالث فحواها انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان؛ وهذه الممارسة تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتستهدف تبرير العدوان والتدابير القسرية الانفرادية المتخذة ضد البلدان النامية.

٧٦ - وبعض هذه الدول، التي من قبيل الولايات المتحدة، تتجاهل انتهاكاتها هي لحقوق الإنسان، التي هي انتهاكات فاضحة. وتلك الدول تصدر أحكاماً على الآخرين بينما لا تقول شيئاً عما تشنّه هي من حروب عدوانية وغزوات، وعن التحليق السري للطائرات والسجون المنشأة للسبايا، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون باستخدام طائرات بلا طيارين أو معسكرات للاعتقال يحدث فيها التعذيب وغير ذلك من الانتهاكات. وكوبا ليست بلداً يعاني من التمييز العنصري، أو وحشية الشرطة، أو ما يترتب على ذلك من وفيَّات. إذ لا تعذب كوبا الأفراد أو تبقيهم في غياهب النسيان القضائي، وليس فيها فساد بالنظام السياسي أو النظام الانتخابي. كما تواصل الدول الغربية تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببت في وصول موجات من المهاجرين إلى أوروبا في محاولة منهم للهروب من البؤس والمنازعات التي تسببت فيها تلك الدول، التي أطاحت حكومات ذات سيادة باستخدام القوة أو بواسطة ما يسمى الانقلابات الناعمة.

٧٧ - والاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في الدول كافة دون تمييز ودون تسييس. وتعمل حكومة كوبا على تنفيذ التوصيات البنَّاءة الصادرة أثناء عرض تقريرها الثاني على تلك الآلية. وهي تتعاون تعاوناً تاماً مع إجراءات وآليات حقوق الإنسان المطبقة على الصعيد العالمي وتشارك في حوار إيجابي مع الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات. وبتلك الروح،

وجَّهت الدعوة إلى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، لزيارة كوبا. كما تواصل حكومة كوبا الحوار بشأن حقوق الإنسان مع دول أخرى، بما فيها الولايات المتحدة، وهو الحوار الذي تشترك فيه كوبا بصورة بنَّاءة بينما تتمسك بمعتقداتها تمسكاً شديداً.

٧٨ - والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو انتهاك صارخ، جسيم، منهجي لحقوق الإنسان المقررة للكوبيين كافة.

٧٩ - وينبغي إيلاء المزيد من الأولوية والوضوح لإيجاد حلول للفقر، والأميّة، وعدم إمكان التمتع بالصحة، والتعليم، والغذاء. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي جهوده على التمتُّع الفعال بحقوق الإنسان كافة، واحترام التنوّع الثقافي، والدين، والحق في تقرير المصير، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن يتخلى عن النفاق وعن التركيز الزائف اللذين لا يخدمان سوى المخططات السياسية والمصالح الجيو - استراتيجية للدول الكبرى.

٨٠ - السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا): قال إن بلده ملتزم بمكافحة الفقر، وعدم المساواة، وكافة أشكال التمييز، وبتعزيز الحق في التنمية. وهو يرحب بالتنوّع والتعدد الثقافي، ويحث على احترام حقوق القُصَّر والفئات الضعيفة. وسوف يكون لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دور حاسم في تحقيق هذه الأهداف. ولذلك، يجب أن يشمل تنفيذها مبادئ العالمية، والترابط، وعدم القابلية للتجزئة، وأن يراعي الاحتياجات التي تنفرد بها الشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والأشخاص ذوو الإعاقات، والمسنّون والمهاجرون، وخلافهم.

٨١ - وتدعو كوستاريكا إلى الاعتراف باحتياجات النساء اللائي يواجهن العنف الجنساني، لا سيما المهاجرات، والنساء المنتميات إلى الشعوب الأصلية، والنساء الريفيات، كما تدعو إلى إدراجهن في السياسات العامة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. ويجب أن يكافح المجتمع الدولي تطبيع العنف الجنسي، فضلاً عن حمل الطفلات والمراهقات. كما يجب على المجتمع الدولي إيلاء أولوية للصحة الجنسية والإنجابية للنساء من أجل كفالة الحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها احترام التوجّه الجنسي والهوية الجنسانية، وإدراجها كحقوق إنسان متكاملة. وتواصل كوستاريكا تعزيز الإطار المؤسسي للمساواة بين الجنسين فيما يختص بالمشاركة السياسية وصنع القرار. والمشاركة التامة للمرأة في ظل التكافؤ يجري تشجيعها عن طريق إصلاحات مُدخلة على قانون الانتخابات وتقرير حصة تمثل حداً أدنى للترشح للانتخاب، وهياكل الأحزاب، والتدريب. وهذه الأنماط من السياسات ينبغي أن تُنفَّذ على الصعيد العالمي فضلاً عن تنفيذها داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان إدراج كافة الهيئات الحكومية الدولية منظوراً جنسانياً في جميع القضايا وفي ولاياتها. وتدعو كوستاريكا إلى تولي امرأة منصب الأمين العام، لا لمجرد أن هذا أمر قد تأخر عن موعده، بل لأن من الضروري الاعتراف والاستفادة بما يمكن أن تقدمه نساء مؤهلات كثيرات لهذا المنصب من إسهامات وقدرات والتزام.

٨٢ - وبينما يترنح العالم تحت وطأة الأزمة الإنسانية الأسوأ على مدى عقود، والتي شرَّدت الملايين من البشر، بات من الضروري احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، لا سيما الأطفال والنساء. والمجتمع المدني النشط هو أحد أفعل السبل لاتقاء النزاعات والتطرف العنيف. وتدعو الحاجة إلى اتباع نهج قوي، شامل، متعدد الأبعاد إزاء الأمن البشري لتوفير الحماية التامة لمن يتعرض بقاؤهم وطرق عيشهم وكرامتهم للخطر. ويجب أن يعالج المجتمع الدولي حالات النزاع وما بعد النزاع وأن يتوسع في الجهود الرامية

إلى حماية المدنيين، ومكافحة العنف الجنسي، وحماية الأطفال والنساء في النزاع المسلح، وإقرار السلام والأمن. كما ينبغي أن تعالج بصورة شاملة حقوق وسلامة مَن يعملون على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للآخرين. وأعرب المتكلم عن قلقه على سلامة الصحفيين، الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير والرأي. وقال إن تعزيز حقوق الإنسان كافة، وحمايتها، وإعمالها أمور ضرورية للحوكمة الدولية. ومن المحتم الاستجابة على وجه السرعة للأخطار الدولية والأزمات الإنسانية القائمة، وذلك بتعزيز المؤسسات الدولية واستخدام نهج قوي قائم على حقوق الإنسان.

٨٣ - السيد دزونزي (ملاوي): قال إن بلده قد اعتمد، لدى تحوله إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٤، دستوراً جديداً يحتوي على شرعة للحقوق. وتلتزم حكومة ملاوي بنظام اجتماعي ووطني في إطاره يتمتع الجميع بحقوق الإنسان، وهي تعتقد أن هناك صلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. والحق في التنمية يتسم بأهمية شديدة لدى ملاوي. وفي المناطق التي يفتقر فيها الناس إلى المسكن، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وغير ذلك من ضرورات الحياة، لا يمكن أن يكون هناك حقاً سلام أو سلامة أو أمن أو سعي إلى السعادة. ولذلك، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون معالجة لهذه القضايا.

٨٤ - وفيما يختص بالحق في التعليم، نفذت ملاوي سياسة التعليم الابتدائي المجاني وتعمل على تلبية الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة سعياً إلى تطبيق مجانية التعليم الثانوي، الذي يجري في الوقت الحالي دعمه مالياً بمبالغ باهظة. وتلتزم حكومة ملاوي بتوفير التعليم للأطفال، مع تشديد خاص على الطفلة وعلى الأطفال ذوي الإعاقات. وقد استضاف رئيس الجمهورية مؤخراً حدثاً لتعزيز التعليم العالي بوصفه طريقاً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ملاوي وأفريقيا وما وراءها. وإعمال الحق في المياه والحق في الحصول على خدمات المرافق الصحية يمثل أولوية كبرى لحكومة ملاوي، التي وضعت سياسات لتوجيه البرمجة والتخطيط على الصعيد الوطني وتعمل مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات على تطبيق حلول تقنية مستدامة لتوفير المياه.

٨٥ - وكان العديد من الناس قد شردهم داخلياً الفيضانات الكاسحة أثناء موسم أمطار ٢٠١٤-٢٠١٥. وتحتاج حكومة ملاوي إلى الدعم لتعزز القدرة على إدارة آلية استجابة البلد، وموارده المالية، ودرايته الفنية لتقرير استجابة استباقية للتشريد الداخلي. والبلد ملتزم بالتمتع التام بالحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ومن ناحية أخرى، دُرب جهاز الشرطة على المهارات الحديثة لحفظ الأمن العام وإدارته. ولأجل السعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تحتاج الدول المماثلة لملاوي إلى الحماية من آثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بالديون التي تؤثر على التمتع التام بكافة حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٦ - السيد ماراني (الأرجنتين): قال إن بلده ملتزم بمكافحة جميع أشكال التمييز، بما فيها التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. وبوصف الأرجنتين عضواً في الفريق الرئيسي المعني بالمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، فقد ساعدت على تنظيم حدث رفيع المستوى بشأن إدراج الأشخاص المنتمين إلى هذه الفئات على قدم المساواة مع غيرهم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب القضاء على كافة أشكال العنف الموجهة ضد الأشخاص على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على ضمان الاعتراف التام بحقوق الإنسان وممارستها، رغم أن المسؤولية

الرئيسية تقع على عاتق الدول، التي يجب أيضاً أن تحقق العدالة لمن يواجهون العراقيل أو يُحرمون من تلك الحقوق.

٨٧ - وتستمر الانتهاكات المتكررة المتواترة لحقوق المسنّين، رغم الجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها صكوك قائمة عديدة تكفل حمايتها. إلا أن معظم هذه الصكوك غير ملزم وغير عالمي. ووضع صك دولي عالمي ملزم قانوناً هو وحده الذي يمكن أن يسمح للمجتمع الدولي بضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان المقررة للمسنّين وحمايتها والتمتع بها. وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على تكليف للتحرك قُدماً للأمام في هذا المجال.

٨٨ - وقد شاركت الأرجنتين مشاركة فعالة في صوغ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وفي التفاوض عليها، وهذه الاتفاقية هي أول صك ملزم قانوناً لتعريف حالات الاختفاء القسري بوصفها ممارسة منهجية وجريمة لا تسقط بالتقادم. وهذه الاتفاقية تدين انتزاع الأطفال المشردين قسراً، وتنشئ الحق في معرفة الحقيقة. وقد سمحت أعمال اللجنة بإنشاء تدابير وقائية، تشمل آليات للرصد والإشعار المبكر. وفي الوقت الحالي، بلغ عدد الدول المصدّقة على الاتفاقية ٥١ دولة؛ والأرجنتين ملتزمة بهدف التصديق العالمي.

٨٩ - ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز الإطار المؤسسي وآليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي في كافة مجالات حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنوّع الثقافي، والحق في الديمقراطية الحقة التي توفر انتخابات حرة جامعة شفافة؛ وحقوق المهاجرين واللاجئين والأشخاص المشردين. ويجب تعزيز كل من مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما إطارها المؤسسي وميزانيتها.

٩٠ - السيد مانغيسي (تونغا): قال إن بلده يواصل التقدم في مجال حقوق الإنسان؛ وإن أول رئيس وزراء منتخب بصورة ديمقراطية قد تولى منصبه في عام ٢٠١٥. وكما لوحظ في الاستعراض الدوري الشامل عام ٢٠١٢، فإن الحكم الديمقراطي نُفِّذ بمستويات عالية من مشاركة الناخبين. وتونغا تؤكد التزامها الشامل بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مسار ساموا (إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية) وتعترف بأهمية حقوق الإنسان للتنمية، ووجود مستوى مناسب للمعيشة، وأشكال الحماية الاجتماعية. وتعزيز المجتمعات السلمية الجامعة جزء لا يتجزأ من حماية حقوق الإنسان وبلوغ التنمية المستدامة، على النحو المبين في هدف التنمية المستدامة ١٦.

٩١ - وتغيُّر المناخ يمثل تهديداً للدول الجزرية الصغيرة النامية في كافة مجالات عملها، بما فيها حقوق الإنسان. وفي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث، وُصِفت تونغا بأنها البلد الثاني في قائمة الأكثر تعرضاً للمخاطر المترابطة التي تشمل أمواج تسونامي، والأعاصير المدارية، وغير ذلك من المخاطر المناخية، مما يمثل مزيداً من المخاطر لأمن مواطنيها وسُبل أرزاقهم. وتمثل التحديات المالية والتقنية الهائلة، إضافة إلى الضغوط البيئية، محناً كبرى تعانيها تونغا. وهذه التحديات تؤثر على قدرة الدولة على تلبية التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتؤكد قيمة الشراكات الحقيقية الدائمة.

البيانات المدلى بها على سبيل الممارسة لحق الرد

٩٢ - السيد أوغورلوغلو (تركيا): قال إن بيان ممثل اليونان قد صاغ تفسيراً انتقائياً مغرضاً للتاريخ وحذف بسهولة حقائق معينة. ففي عام ١٩٦٣، طُرِد القبارصة الأتراك، الذين كانوا أعضاءً مؤسسين للدولة، من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية، وارتُكبت بحقهم

الفظائع التي وُثِّقت توثيقاً جيداً في محفوظات الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٦٤، نُشرت في الجزيرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وهاتان هما الحقيقتان الجوهريتان في قضية قبرص، التي جرت أحداثها على مدى أكثر من ٥٠ سنة. وفي السنوات العشر التالية، جرى تشريد ٠٠٠ ١٨٠ قبرصي تركي في مناسبات عديدة وأُرغموا على العيش متفرقين في جيوب. والانقلاب العسكري الحادث عام ١٩٧٤ كان بتحريض من نظام الحكم العسكري اليوناني في ذلك الوقت بهدف ضم الجزر. وتصرفت تركيا، في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية ١٩٦٠ بوصفها دولة ضامنة، فتدخلت لحماية القبارصة الأتراك ولمنع الضم.

٩٣ - وقد برهن القبارصة الأتراك على إرادتهم السياسية الساعية إلى إيجاد حل، وذلك بالتصويت بأغلبية ساحقة تأييداً لخطة التسوية الشاملة المقدمة من الأمم المتحدة أثناء الاستفتاءات المنفصلة التي جرت متزامنة في عام ٢٠٠٤. ومن دواعي الأسف أن القبارصة الأتراك ظلوا يعيشون في عُزلة غير مقبولة. والجهود المبذولة لإنهاء القيود لا تتعارض مع قراريّ مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2015/17). وينبغي أن يشترك المجتمع الدولي في تواصل اقتصادي وتجاري واجتماعي وثقافي مباشر مع القبارصة الأتراك وأن يضع حداً للظلم دون مزيد من التأخير. والسلطات القبرصية التركية تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان مُضيّ أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين دون أية عراقيل. وقد فُقِدَ مئات القبارصة الأتراك فيما بين عاميّ ١٩٦٣ و ١٩٧٤؛ والعمل الرائع لهذه اللجنة أفسدته المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية.

٩٤ - ومنذ عام ٢٠٠٥، أخذت لجنة الممتلكات الثابتة تعمل في شمال قبرص لتوفير سُبل الانتصاف للقبارصة اليونانيين، وقد أيدتها في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومنذ افتتاح معبر في عام ٢٠٠٣، تمكَّن القبارصة الأتراك الذين يعيشون في شمال قبرص من العبور بسهولة إلى جنوب قبرص. ويسود الجزيرة جوّ إيجابي عقب عودة القبارصة اليونانيين إلى مائدة التفاوض وتكثيف مفاوضات التسوية الشاملة. وتواصل تركيا، كما فعلت في الماضي، تأييد جهود الأمين العام وبعثته المخصصة للمساعي الحميدة لأجل التوصل إلى اتفاق على تسوية عادلة شاملة بشأن الجزيرة. والقضايا المطروحة في بيان أحد الوفود بشأن المسألة سوف يرد عليها الطرف النظير، ألا وهو الطرف القبرصي التركي، الذي لم يتسن للأسف سماع صوته في المحفل الراهن. وقد أنشأ القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون لجنة فنية مشتركة لمعالجة قضايا التراث الثقافي، نفذّت مشاريع هامة عديدة متصلة بمواقع موجودة في الجزئين الشمالي والجنوبي كليهما في قبرص.

٩٥ - السيدة باتشومي (قبرص): قالت، رداً على الوفد التركي، إنه لا يمكن إنكار أن قبرص ظلت على مدى ٤١ سنة، أي منذ الغزو التركي واحتلال الجزيرة، تشهد انتهاكات لحقوق الإنسان. والوفد القبرصي يأمل بشدة أن تنهي تركيا تلك الحالة، بحيث تسمح ببدء عصر جديد، يقوم على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

٩٦ - السيد تشوي ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يكرر الإعراب عن معارضته الشديدة للقرار المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي تكمن وراءه دوافع سياسية والمقدم من اليابان والاتحاد الأوروبي. وقد جرى الإعلان فعلاً في مناسبات عديدة، لا سيما في الإعلان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عن موقف حكومته المبدئي بشأن حالات سبي يابانيين. وقد

بذلت حكومته جهوداً إيجابية مخلصة في هذا الصدد وظلت تفي بالتزاماتها في إطار اتفاق ستكهولم، بينما لم تفعل اليابان ذلك للأسف. وبالتالي، فإن وفد اليابان لا يملك سبباً للتحريض على العداء والمواجهة بإثارة تلك القضية. واستمرار اليابان في توجيه الاتهامات التي لا أساس لها يمكن أن يفسَّر بأنه ليس سوى محاولات غير معقولة للاتهام والتجريح كجزء من خطتها السياسية المحلية سعياً إلى مواصلة الأعمال العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على غرار ما فعلت طيلة نصف قرن، بينما تصرف الانتباه الدولي عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبتها بحق الإنسانية. وإنها لحقيقية تاريخية معروفة أن اليابان قد غزت في السابق بلداناً عديدة في آسيا، وإنها تسببت في معاناة ومصائب لا تُعد ولا تُحصى لحقت بالبشر هناك. وفي كوريا وحدها، شملت جرائم اليابان ٨,٤ ملايين حالة تجنيد قسري وسبي، وقتل مليون شخص في إطار الإبادة الجماعية وأوقعت ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كضحايا للاسترقاق الجنسي العسكري خلال أكثر من ٤٠ سنة من الاحتلال العسكري. وتحاول اليابان التهرب من مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية عن هذه الجرائم، وهي ما تزال تلقى الاستنكار الشديد من المجتمع الدولي جرَّاء تعمدها عدم معالجة جرائمها المرتكبة بحق الإنسانية. وحث المتكلم السلطات اليابانية على القيام فوراً بمعالجة جرائم الدولة الشنعاء المرتكبة بحق الإنسانية، بدلاً من اللجوء إلى تسييس غير مجد لحالات سبي يابانيين.

٩٧ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن وفده يرفض بشدة هجمات وفد الولايات المتحدة غير المبررة وتلفيقها القائم على غير أساس فيما يختص بحالة حقوق الإنسان في الصين. وينبغي أن تسترشد أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بمبادئ العالمية، والحياد، والموضوعية، وعدم الانتقاء. والولايات المتحدة لا تتردد في انتقاد حالات حقوق الإنسان في دول أخرى عديدة ولكنها لا تبدي اهتماماً بالتمعن في سجلها هي الرهيب في مجال حقوق الإنسان أو بتحسين ذلك السجل. وثمة وقائع عديدة تبيِّن أنه بينما تظل مشكلات حقوق الإنسان العديدة في الولايات المتحدة دون حل يستمر نشوء مشكلات جديدة متعلقة بحقوق الإنسان. وبدلاً من معالجة سجلها المتفاقم السوء في مجال حقوق الإنسان، زادت الولايات المتحدة صفاقة في انتهاكها لحقوق الإنسان المقررة للشعوب الأخرى والبلدان الأخرى. وسجل الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان ليس به ما يدعو للفخر، لا سيما وأن الأمريكيين من الشعوب الأصلية والأقليات يتعرضون لتمييز منهجي؛ ووكالات الاستخبار تستخدم التعذيب للمحتجزين؛ وأحوال السجون مفزعة؛ وتقوم الولايات المتحدة بصورة روتينية وعلى نطاق واسع بالتصنت على هواتف قادة العالم وهواتف مواطنيها هي؛ وكل شيء يتقرر بالمال؛ واللامساواة الاجتماعية آخذة على الدوام في التفاقم. وتأمل الصين أن تتفحص الولايات المتحدة نفسها جيداً في المستقبل قبل أن تعلّق على حالات حقوق الإنسان في الدول الأخرى.

٩٨ - السيد سايتو (اليابان): قال، رداً على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إنه في المشاورات الحكومية الدولية التي جرت بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٤ وعدت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رغم موقفها السابق بشأن المسألة، بإجراء تحقيقات شاملة كاملة الأبعاد في أوضاع اليابانيين المفقودين، بمن فيهم السبايا. وحث المتكلم على ضمان العودة السالمة الفورية للسبايا كافة، وعلى تقديم بيان كامل بشأن كل حالة من حالات السبي، وتسليم المسؤولين عن ذلك. ومضى قائلاً إن من المتعين إجراء تحقيقات على وجه السرعة كي يتسنى تسوية تلك القضايا وفقاً لإعلان بيونغ يانغ.

٩٩ - ورغم أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ذكر أن قضية السبايا لا ينبغي أن تُسيّس، فإن أعمال السبي، التي مزقت شمل أُسر، تمثل بلا شك قضية من قضايا حقوق الإنسان. وقد أوصت لجنة التحقيق بضرورة إعادة السبايا وأبنائهم وبتقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه التوصيات بإخلاص. والأرقام التي ذكرها الممثل بشأن قضايا الماضي تستند إلى خطأ في سرد الوقائع ولا أساس لها بالمرة. وعلى مدى ٧٠ سنة، أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أسَّس الشعب الياباني دولة ديمقراطية حرة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أسهمت اليابان في إقرار السلام وتحقيق الرفاهية في منطقة آسيا وبلدان المحيط الهادئ وستواصل انتهاج الطريق الجدير بأمة محبة للسلام. وقد أعربت مراراً عن اعتذارها الصادر من القلب وندمها الشديد على تصرفاتها في أثناء الحرب العالمية الثانية.

١٠٠- السيد تشوي ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يرفض بصورة قاطعة ما صدر عن ممثل اليابان، ألا وهو ادعاء آخر مضلل واليابان لا تستطيع أن تنكر أو تبرر جرائمها بحق الإنسانية، التي من قبيل التجنيد القسري والسبي لـ ٨,٤ ملايين شخص، وقتل مليون شخص على سبيل الإبادة الجماعية وإخضاع ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة للاسترقاق الجنسي العسكري، وهذا ما ارتكبته اليابان في كوريا وحدها. وفيما يختص بجرائم الماضي المرتكبة بحق الإنسانية، يجب أن تقر اليابان بمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية، وتقدم اعتذارات مخلصة، وتقدم الجناة إلى العدالة، وتدفع التعويضات المستحقة. وهذا هو السبيل الوحيد لكي تخلّص اليابان نفسها من وصمة مخجلة باعتبارها دولة معادية، وتلك هي الوصمة التي حملتها بعد الحرب العالمية الثانية جرَّاء ارتكابها جرائم عدوان، وجرائم حرب، وجرائم بحق الإنسانية. وحث المتكلم السلطات اليابانية على التخلي عن التسييس غير المجدي الذي لا معنى له لحالات سبي اليابانيين، وعلى العمل بدلاً من ذلك على معالجة جرائمها السابقة الشنيعة المرتكبة بحق الإنسانية، وذلك على سبيل الأولوية القصوى.

١٠١- السيد سايتو (اليابان): قال إن بيانه السابق قد أوضح موقف اليابان بشأن قضايا الماضي التي عرضها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠٢- السيدة شليتشكوفا (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها يأسف لأن دولاً معينة قد استغلت النقاش لطرح نُهجها المغرضة ومخططاتها السياسية. ونظراً لأن مسألة القرم قد طُرحت، فإن وفدها يود أن يبلغ أعضاء اللجنة بأن شعب القرم يؤيد تماماً إعادة توحيد الاتحاد الروسي والقرم، حسبما تأكد بصور عديدة، منها استطلاعات الرأي التي أجرتها مجموعة جي. إف. كيه. (GFK).

١٠٣- وتتار القرم يتمتعون بنفس الحقوق التي تتمتع بها شعوب القرم والاتحاد الروسي. وكافة مواطني الاتحاد الروسي، بما فيه القرم، يخضعون لقانونه وللالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها إمكانية اللجوء إلى العدالة. وجميع الانتهاكات يجري التحقيق فيها، والمسؤولون عنها تجري مقاضاتهم. ومفوض حقوق الإنسان في الاتحاد الروسي مسؤول عن رصد حالة حقوق الإنسان.

١٠٤- وقد عمل الاتحاد الروسي، بالفعل، الشيء الكثير لتحسين حالة شعوب القرم كافة، لا سيما بتأهيل الأشخاص الذين تعرَّضوا للقمع، بالاعتراف بلغة تتار القرم كلغة رسمية، وضمان التمثيل في الأجهزة الحكومية، وتعزيز الضمان الاجتماعي، والنهوض بالتعليم والثقافة والحوار والتناغم بين الأديان. وفي عام ٢٠١٥ وحده، جرى تخصيص أكثر من بليون روبل لبرنامج في هذا الصدد. وقد أطلقت قناة تلفازية بالتتارية القرمية تُدعى ''ميليت''، وهناك ٣٠ منفذاً إعلامياً تستخدم مختلف لغات شعوب القرم.

١٠٥- والأشرف لممثل أوكرانيا أن يتحدث عن محاولات المنظمات الراديكالية الأوكرانية، التي تغاضت عنها السلطات، والرامية إلى فرض حصار غذائي واقتصادي على القرم، أو كيفية تجاهل السلطات، في أحسن الأحوال، وعلى طيلة ٢٠ سنة من استقلال أوكرانيا، مشكلات تتار القرم. والآن فقط أصبحت كييف المدافع النشيط عن هؤلاء على الصعيد الدولي.

١٠٦- وقد أشارت لجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوض حقوق الإنسان بمجلس أوروبا، واللجنة الاستشارية المعنية بالاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، وغير ذلك مراراً إلى مشكلات حقوق الإنسان الحرجة في أوكرانيا، وشددت تلك الجهات على عدم اتخاذ السلطات الأوكرانية تدابير قانونية وسياسية فعالة لاستعادة حقوق تتار القرم الذين عادوا إلى أوكرانيا، والصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الجنسية الأوكرانية، وانخفاض تمثيل تتار القرم في الأجهزة الحكومية، وعدم رغبة أجهزة إنفاذ القانون في التحقيق في الجرائم المرتكبة بدافع التعصب، وتدنيس الممتلكات الدينية والثقافية ومقابر المسلمين، وتجاهل السلطات للمشكلات الاجتماعية - الاقتصادية لتتار القرم، وعدم فعالية التشريع المتعلق بمنع التمييز، والقيود التي تحد من استخدام لغة تتار القرم في الأجهزة الحكومية المحلية والإقليمية، وعدم وجود مدارس تُعلِّم بلغة تتار القرم، وعدم إمكان استخدام لغة تتار القرم في المحاكم، وسحب الدعم المقدم من الدولة للمنافذ الإعلامية التي تستخدم لغة تتار القرم. وهذه التوصيات والتعليقات والانتقادات ظلت تقدمها هياكل ومؤسسات دولية معنية بحقوق الإنسان، ولم يقدمها الاتحاد الروسي.

١٠٧- ومن العار أن تقلّد السلطات الأوكرانية تقليداً أعمى ناصريها الأمريكيين الذين يحبون التشدق بمدى نضج ديمقراطيتهم حتى عندما توجد في مجال حقوق الإنسان بالولايات المتحدة الأمريكية مشكلات عامة عديدة تلزم معالجتها.

١٠٨- وقالت إن وفدها يود أن يدعو الدول التي تستضيف محافل دولية متعددة الأطراف إلى تيسير اشتراك ممثلي المجتمع المدني في مثل هذه الأحداث، حتى ولو كان موقفهم غير مطابق دائماً للخط الرسمي الذي تنتهجه البلدان المعنية.

١٠٩- السيد ياريمِنكو (أوكرانيا): قال إن الكرملين قد بدأ التخطيط للسيطرة على القرم قبل وقت طويل من اختفاء فيكتور يانكوفيتش، رئيس جمهورية أوكرانيا السابق، والذي حدث في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤. بل إن ميدالية الحملة الروسية الخاصة بعودة القرم، التي أنتجتها وزارة دفاع الاتحاد الروسي، تحدد تاريخ الحملة بـ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ وحتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، وهذا دليل على أن الأعمال التحضيرية للغزو تحققت في وقت مبكر وكانت غير عفوية. وفي غضون أيام، استولت قوات روسية لا تحمل علامات مميزة على جمهورية القرم المستقلة ذاتياً وسيفاستوبول. وعقب استفتاء زائف، بدا وكأنه يُظهر تأييد الأغلبية للانضمام إلى روسيا، وقّع الرئيس فلاديمير بوتين معاهدة انضمام مع جمهورية القرم التي أعلنت نفسها جمهورية مستقلة وجرى استيعابها في الاتحاد الروسي، رغم أن الضم لم يعترف به معظم أفراد المجتمع الدولي. وتلك المعاهدة المزعومة وقّع عليها الرئيس الروسي في ١٨ آذار/مارس، وهذا هو التاريخ المكتوب على الميدالية. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٦٢/٦٨، الذي يدعو الدول إلى عدم الاعتراف بالتغييرات الحاصلة في وحدة أراضي أوكرانيا.

١١٠- وقد استنكر الممثلون الشرعيون الوحيدون لتتار القرم، الذين يضمهم 'المجلس'، الاحتلال غير المشروع ومحاولة ضم جمهورية القرم المستقلة استقلالاً ذاتياً.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:١٠.